التربية الدامجة رهان جديد للمدرسة العمومية المغربية

بوداد حرية

جامعة السلطان مولاي سليمان

بني ملال، المغرب

الملخص:

لتأمين حق التربية لجميع الأطفال واليافعين، تبنت المنظومة التربوية أنماطا تربوية متنوعة، فمن التربية العادية التي لم تكن تعير اهتماما ملحوظا للأطفال في وضعية إعاقة، إلى التربية الخاصة التي أفردت رعاية خاصة لهؤلاء الأطفال في فضاء خاص بهم، إلى التربية الإدماجية التي منحتهم مكانا داخل المدرسة العادية، لكن مع ارغامه على التكيف مع نظامها بما هو عليه، على مستوى البرامج والطرق و إجراءات التقويم، إلى التربية الدامجة التي حاولت تجاوز نقائص الأنماط السابقة وخلق تصور جديد للتعاطي مع الأطفال في وضعية إعاقة ووضعيات خاصة داخل فصل دراسي عاد.

الكلمات المفاتيح: التربية العادية – التربية الخاصة – التربية الإدماجية – التربة الدامجة – وضعية إعاقة – وضعيات خاصة.

Résumé :

Pour garantir le droit à l'éducation de tous les enfants et adolescents, le système éducatif a adopté divers modèles éducatifs. De l'éducation ordinaire qui ne portait pas une attention particulière aux enfants en situation de handicap, à l'éducation spécialisée qui leur a accordé des soins spécifiques dans des espaces dédiés, en passant par l'éducation inclusive qui leur a donné une place au sein de l'école ordinaire, tout en les obligeant à s'adapter à son système tel qu'il est, en termes de programmes, de méthodes et d'évaluations. Ensuite, il y a eu l'éducation intégrée qui a tenté de dépasser les lacunes des modèles précédents et de créer une nouvelle vision pour interagir avec les enfants en situation de handicap et des contextes spéciaux au sein d'une salle de classe ordinaire.

Mots-clés : éducation ordinaire – éducation spécialisée – éducation inclusive – éducation intégrée – situation de handicap – contextes spéciaux.

Abstract:

To secure the right to education for all children and adolescents, the educational system adopted various educational patterns, from regular education that did not pay significant attention to children with disabilities, to special education that allocated special care to these children in their own space, to inclusive education that gave them a place within the school. Ordinary education, but with forcing him to adapt to its system as it is, at the level of programmes, methods and evaluation procedures, to inclusive education that tried to overcome

the shortcomings of previous patterns and create a new conception of dealing with children in a situation of disability and special situations within a normal classroom.

Keywords: regular education – special education – inclusive education – inclusive soil – disability status – special situations.

مقدمة:

صدر القرار الوزاري رقم 047.19 في شأن التربية الدامجة بتاريخ 24 يونيو 2019، من أجل تعميم وتفعيل هذا المشروع في المؤسسات التعليمية لتحقيق الإنصاف والمدرسة المواطنة الدامجة، فكان شعار الموسع الدراسي 2019 -2020 بعد الإعلان عن المشروع الرابع" من أجل مدرسة مواطنة ودامجة".

وبعدما كانت البرامج السابقة قد تبنت تربية متخصصة وتربية إدماجية، فقد استجد في المشروع الرابع أو ما سمي بالتربية الدامجة، شموليته لجميع الأطفال في وضعية إعاقة ووضعيات خاصة (صعوبات التعلم، وضعيات هشة، الأجانب...) بهدف تمكينهم من التمدرس واعتماد مبدأ أو تكييف التعلم بدل تكييف المتعلم، وتوفير الشروط الداعمة داخل البيئة المدرسية التي ينتمي إليها هؤلاء الأطفال من أجل تحقيق النجاح الدراسي. "تعمل الدولة على تعبئة جميع الوسائل المتاحة، واتخاذ التدابير اللازمة لتيسير اندماج الأشخاص في وضعية إعاقة أو في وضعية خاصة في منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، من حق التعلم واكتساب المهارات والكفايات اللازمة لوضعيتهم"[1].

أولا: مفهوم التربية الدامجة

شكل مفهوم الإدماج التربوي في مرحلة زمنية الوسيلة المفضلة للاستجابة للاحتياجات التربوية الخاصة للتلاميذ في وضعية إعاقة ظاهرة، إذ أن قسم الإدماج المدرسي كان يحتضن هذه الفئات فقط وفق برنامج خاص، لكن هذا الإدماج يترجم في طياته بعض الممارسات التمييزية للفصل داخل نفس المدارس بين التلاميذ، إضافة إلى أنه كان ضيقا في مجال الإعاقات الظاهرة، ليبدأ مفهوم الإدماج بعدها في اتخاذ معنى جديدا، أي "معنى الدمج، وهو معنى يحيل إلى التربية الدامجة والشاملة"[2] لجميع التلاميذ في وضعية إعاقة، وفي وضعيات خاصة، إضافة إلى أطفال اضطرابات التعلم، وهنا موضوع اشتغالنا، باعتبار هذه الفئة حاضرة وبامتياز داخل الفصول الدراسية، وتستدعي تدخلا يتجاوز الطريقة الشاملة لكل تلاميذ الفصل، والبحث في أسباب التعثر، ولعل المشروع المتبنى من طرف الوزارة الوصية دليل على الالتفاتة لهذه الفئة، التي غالبا ما كان يعزى فشلها في التحصيل إلى أسباب اجتماعية واقتصادية، ليتم إعادة النظر في الأسباب التي أسفر عنها التوجه نحو ضم هؤلاء الأطفال ضمن قائمة المستفيدين من التربية الدامجة، واستنادا إلى المرجعيات المؤسساتية والحقوقية التي تدعو إلى الحق في التعليم، فقد أرست المادة 24 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مرتكزات ومعايير التعليم الجامع والدامج، الذي ييسر ولوج الأشخاص إلى التعليم العام، من

خلال مراعاة الاحتياجات الفردية بصورة معقولة، وتقديم الدعم اللازم، في بيئات تربوية تسمح بتحقيق أقصى قدر من النمو الأكاديمي والاجتماعي[3].

وقد عرفت منظمة اليونسكو التربية الدامجة بأنها: "تربية مبنية على حق الجميع في تربية ذات جودة تستجيب لحاجيات التعلم الأساسية، وتثري وجود المتعلمين ولأنها تتمحور بالخصوص حول الفئات الهشة، فهي تحاول أن تطور بالكامل إمكانات كل فرد. ولذلك يكون الهدف النهائي للتربية الدامجة ذات جودة هو إنهاء جميع أشكال التمييز وتعزيز التماسك الاجتماعي[4].

وتعرفها منظمة إعاقة دولية بأنها: "تعني نظاما تربويا يأخذ بعين الاعتبار في مجال التعليم والتعلم، الاحتياجات الخاصة لكل الأطفال واليافعين الموجودين في وضعية تهميش وهشاشة، بمن فيهم الأطفال في وضعية إعاقة. إنها تستهدف إزاحة التهميش عن الجميع وتحسين شروط التربية للجميع"[5].

وتستند التربية الدامجة إلى مجموعة من المبادئ وهي:

- ✓ مبدأ المدرسة للجميع: على المدرسة أن تتسع لكل الأطفال بتنوعهم وتعددهم وأن تنأى بنفسها عن الرفض والإقصاء؛
- ✓ مبدأ الحق في جودة التعلم؛
- ✓ مبد الإنصاف؛
- ✓ مبدأ تكييف التعلم لا تكييف المتعلم؛
- ✓ مبدأ المراهنة على الوساطة الاجتماعية والتربوية.

ثانيا: السياق العام لاعتماد التربية الدامجة في المغرب

خلص المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي في تقرير موضوعاتي حول مدرسة العدالة الاجتماعية سنة 2018، إلى أن السياسات العمومية التربوية بالمغرب لم تتمكن بعد من أن تشمل كل الأطفال الذين يعانون من صعوبات اجتماعية، و لم تستوعب كل أصناف الهشاشة.

سنة بعد ذلك، أصدر المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي[6] (الهيأة الوطنية للتقويم 2019) تقريره الموضوعاتي حول وضعية تعليم الأطفال في وضعية إعاقة حيث أكد التقرير أن هاته الوضعية هي نتاج لمجموعة من العوامل والاختلالات،

همت أساسا صعوبة الولوج لمختلف أسلاك ومسارات التعليم، كما بين نفس التقرير أن المغرب سجل تأخرا في تيسير ولوج آلاف الأطفال في وضعية إعاقة، لمنظومة التربية والتكوين مقارنة مع العديد من الدول الأخرى. ليخلص نفس التقرير إلى ملاحظات مفادها أن الأشخاص في وضعية إعاقة يشكلون الفئة الاجتماعية الأقل استفادة من الخدمة التربوية والتكوينية، وأنها الأكثر عرضة للإقصاء بما فيهم الإناث في العالم القروي وأطفال في وضعية إعاقة سمعية، أو صعوبة في الإدراك والفهم والتواصل أو التوحد.

وفي ذات الإطار نظم المجلس الأعلى للتربية والتعليم العالي والبحث العلمي في المغرب ندوة وطنية بتاريخ 26 يونيو 2019 من أجل الاهتمام بتلك الفئة داخل المؤسسات التعليمية، حيث تم اعتماد شعار "من أجل مدرسة مواطنة ودامجة" في الدخول المدرسي 2020/2019. وقد جاء هذا التطور نتيجة لالتزامات المغرب الحقوقية الإقليمية والدولية وكذلك من أجل تنفيذ مختلف المواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب.

ثالثا: الانتقال من الإدماج المدرسي إلى التربية الدامجة

لعل العنوان يستوقفنا بداية عند مفهومي الإدماج المدرسي، ومفهوم التربية الدامجة الذي سبق وأن فصلنا فيه سابقا. هذا الانتقال يشير إلى وجود أنماط تربوية سابقة لنمط التربية الدامجة، والجدول أسفله يبين الفرق بين هذه النماذج المدرسية للتربية بحسب نوعية التعامل مع الأطفال والخدمات التربوية التي تقدم لهم:

	التربية العادية	التربية الخاصة	التربية الإدماجية	التربية الدامجة
الأطفال المستفيدون	أطفال عاديون	أطفال ذوو احتياجات خاصة	أطفال ذوو احتياجات خاصة (ملزمون بالتكيف)	جميع الأطفال (مختلفون لكن يتعلمون)
خصوصية المدرسين	مدرسون عاديون	مدرسون/مربون خاصون	مدرسون عاديون (مع تكوين خاص)	مدرسون دامجون
الفاعلون المساهمون	جمعية الآباء	فريق طبي وشبه طبي جمعية شريكة	فريق طبي وشبه طبي جمعية شريكة	فريق تربوي فريق طبي وشبه طبي جمعية الآباء الأســـر
نوع البرامج الدراسية	برامج دراسية عادية	برامج خاصة	برامج خاصة إلى عادية	برامج مكيفة ومرنة

المؤسسة المختصة	مدرسة عادية	مراكز خاصة	أقسام خاصة ضمن مدرسة عادية	مدرسة دامجة ملزمة بالتغيير

(مديرية المناهج 2019)[7]

هذه الأنماط التربوية تطورت بهدف إرساء حق التعليم للجميع في ظل الفروقات الفردية، وهذا ما حمله المشروع الرابع المندمج في طياته.

فقد نصت الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 التي وضعها المجلس الأعلى للتربية والتكوين على وضع مخطط وطني لتفعيل التربية الدامجة، إذ اعتمدت ستة تدابير تتوخى تكوين مدرسين متمكنين من التربية الدامجة. إضافة إلى توفير مساعدين للحياة المدرسية وتكييف الامتحانات وظروف اجتيازها لفائدة التلاميذ في وضعية الإعاقة، وتعزيز الشراكة مع القطاع الحكومي المكلف بالصحة مع المجتمع المدني، والانفتاح على مؤسسات أجنبية لإرساء تكوينات في هذا المجال ومع مؤسسات جامعية من قبيل كلية علوم التربية.

يأتي القانون الإطار 51.17 الذي صدر في الجريدة الرسمية تحت عدد 6805 وبتاريخ 9 غشت 2019 امتدادا لتوصيات الرؤية الاستراتيجية 2015-2030، ويعتبر برمجة قانونية، ملزمة تضع التعليم ضمن الأولويات الوطنية والاستراتيجيات الكبرى. وتعتبر المادة 6 من القانون الإطار 51.17، تحقيق أهداف إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي وتحديدها المستمر مسؤولية مشتركة بين الدولة والأسرة وهيئات المجتمع المدني، والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وغيرهم من الفاعلين في مجال الثقافة والإعلام والاتصال.

كما يعتبر في مادته 19 الولوج إلى التعليم المدرسي من قبل جميع الأطفال البالغين سن التمدرس إلزاميا، ويقع هذا الالتزام على عاتق الدولة والأسرة وأي شخص مسؤول على رعاية الطفل قانونيا.

وتؤكد المادة 20 على أن تعميم التعليم الإلزامي بالنسبة لجميع الأطفال البالغين سن التمدرس يستلزم تعبئة الدولة لجميع الوسائل اللازمة، وتعزيز شبكة الدعم لضمان مواصلة تمدرس المتعلمين إلى نهاية التعليم الإلزامي ووضع برامج متكاملة ومندمجة للتمدرس الاستدراكي لفائدة جميع الأطفال المنقطعين عن الدراسة لأي سبب من الأسباب، وسعيا بالارتقاء بالمنظومة التربوية وجعلها منظومة دامجة وشاملة، وتعزيزا للجهود الهادفة إلى تحقيق المساواة في الولوج إلى المدرسة، ودعم تمدرس التلميذات والتلاميذ في وضعية إعاقة وتأهيلهم وتيسير اندماجهم، وتمكينهم في اكتساب المهارات، ووضع برنامج وطني يتمحور حول

إجراءات وتدابير على الصعيدين المؤسساتي والبيداغوجي. وفي هذا الإطار صدر القرار الوزاري رقم 047.19 في شأن التربية الدامجة بتاريخ 24 يونيو 2019.

وتهدف التربية الدامجة حسب القرار المذكور إلى تمكين كافة الأطفال ذوي الإعاقة من الالتحاق بمؤسسات التربية والتعليم التي يرتادها أقرانهم، والتعلم ضمن البيئة المدرسية التي توفر لهم شروط النجاح، من خلال تكييف التعلمات وطرائق وتقنيات العمل، والامتحانات الإشهادية، مع قدراتهم وخصوصيات كل صنف. فضلا عن توفير التأهيل المواكب في فضاءات متخصصة يرتادها المتعلم حسب برمجة زمنية وفق مشروعه البيداغوجي الفردي:" وهو أداة تعاقدية بين المتعلم والمدرس، وباقي الأطراف الأخرى المتدخلة، ويحتاج بناؤه إلى عدد من الإجراءات العملية والتقنية يقوم بها المدرس بمساعدة جميع أعضاء الفريق التربوي وشبه الطبي المتعدد الاختصاصات وهو يتضمن تعلمات أساسية مرتبطة بما ينبغي اكتسابه، وتعلمات داعمة ترتبط بما ينبغي تطويره لدى نفس المتعلم "[8].

وقد حدد القرار الوزاري إحداث قاعة الموارد للتأهيل والدعم لتأمين خدمات خاصة للتلاميذ في وضعية إعاقة بهدف دعم تعلماتهم الأساسية وإمدادهم ببعض العادات الفكرية والمهارات السلوكية التي تؤهلهم أكثر لمتابعة الأنشطة التربوية، بالإضافة إلى الدعم الطبي والشبه طبي والسيكولوجي والدعم البيداغوجي. "قاعة الموارد للتأهيل والدعم، عبارة عن قاعة بالمدرسة يرتاده المتعلمات والمتعلمون في وضعية إعاقة أو في وضعيات خاصة لفترة لا تزيد عن نصف اليوم الدراسي، وتنطلق منها الخدمات المتخصصة الداعمة بما يتناسب واحتياجاتهم وهي مجال داعم أساسي، لأن الأساسي هم قسم التربية الدامجة"[9].

رابعا: إجراءات تنزيل مشروع التربية الدامجة بالمديرية الإقليمية بمدينة مكناس

من أجل إرساء ثقافة الدمج التربوي لفئة الأطفال في وضعيات إعاقة، أو وضعيات خاصة، تمت صياغة هندسة منهاجية سهرت عليها وزارة التربية الوطنية والرياضة والتعليم الأولي، تهدف إلى إرساء مقاربة بيداغوجية ناجعة لتدبير سيرورات التعلم والتلقين، التي تلائم خصوصيات وحاجيات كل حالة تخص الأطفال في وضعيات خاصة، بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية ونبذ الإقصاء، واحترام الاختلاف، وتحقيق المساواة وبالتالي النبل الإنساني: أنسنة الإنسانية التي تحدث عنها "**ادغار موران Edgard morin**" في كتابه تربية المستقبل، أي تقبل الآخر، واعتباره باختلافاته، "من المفروض أن تشتمل التربية على تعليم أولي وكوني

يختص بالشرط الإنساني ... عليهم (أي البشر) أن يتبادلوا الاعتراف بإنسانيتهم المشتركة كإطار موحد لهم. عليهم أيضا أن يأخذوا بعين الاعتبار ويحترموا تنوعهم الفردي والثقافي. أن تعرف الإنسان هو أن تموضعه داخل الكون لا أن تفصله عنه"[10].

لهذه الأسباب وبناء على عدة إحصائيات قام بها المجلس الأعلى للتربية والتكوين، تبنت الوزارة الوصية برنامج إصلاح وفق الرؤية الاستراتيجية 2015-2030، والتي تمت ترجمتها إلى مشاريع مندمجة في قانون إطار 51.17 شملت ثلاث مجالات: الإنصاف وتكافؤ الفرص (7 مشاريع)، الارتقاء بجودة التربية والتكوين (7 مشاريع)، ثم التعبئة والحكامة (4 مشاريع) (المذكرة الوزارية 20 × 047). ويشكل مشروع التربية الدامجة، المشروع الرابع من حافظة المشاريع المندمجة، وكما سبق وأن أشرنا إليه مسبقا، فقد تم الإعلان عن تعميمه وتفعيله، بقرار وزاري صادر بشهر يونيو 2019، تحت رقم 047.19.

هذا المشروع يحمل في طياته دمج الأطفال ذوو الاحتياجات الخاصة، وذوو صعوبات التعلم، والمنتمون إلى الفئات الهشة، والأجانب، ضمن برنامج دامج يهدف الرفع من مستواهم التحصيلي على المستوى القريب وتحقيق الاندماج الاجتماعي على المستوى البعيد.

وقد ارتأينا القيام ببحث ميداني في المديرية الإقليمية بمكناس، للوقوف عند إجراءات التفعيل والتنزيل بالمدارس الدامجة بداية، وباقي المدارس العمومية بالمديرية مستقبلا.

وللإلمام بالإجراءات، وجهتنا طبعا كانت هي المسؤول المباشر عن المشروع في المنطقة، وهي الأستاذة (كـــ) رئيسة البرنامج منذ ثلاث سنوات، كما أقرت هذه الأخيرة فإن المديرية عملت على أجرأة هذا المشروع بداية، استنادا على ما كانت تتوفر عليه من قاعات الإدماج المدرسي[11]، وهي 17 قاعة (تقول رئيسة المشروع) في المديرية الإقليمية، تتوزع بين المجالين الحضري والقروي، تستقبل ذوي الاحتياجات الخاصة، في قاعة داخل المؤسسة التعليمية، لكن بمعزل عن باقي المتعلمين، ووفق برنامج خاص في إطار الشراكة مع جمعيات تهتم بهذه الفئات والتي تمول من طرف وزارة التضامن والأسرة، للإشراف على ذوي الاحتياجات الخاصة، فيما يتجلى دور المديرية في توفير قاعة مع تجهيزها وتعيين مشرف بيداغوجي على القاعة.

لكن بعد تنزيل المشروع الجديد ستنتقل الوزارة الوصية من التربية الإدماجية إلى التربية الدامجة، وصدرت مذكرة في الموضوع لتنزيل المشروع الرابع المندمج، فانتقلت المديرية من قسم الإدماج المدرسي إلى قاعة الموارد للتأهيل والدعم تشرف عليها أستاذة تعينها الإدارة، كما توفر التجهيز الديداكتيكي والمنهجي والمكتبي والمعلوماتي (رئيسة المشروع)، ويبقى دور

الجمعيات هو توفير مربيات والمعالجة الطبية والشبه طبية للمتعلمين. لقيت المديرية اعتراضا من طرف الجمعيات الشريكة التي قامت بعدة وقفات احتجاجية أمام المديرية الإقليمية كما عملت على تعبئة الآباء لمنعهم من تسجيل أبنائهم في المدارس (حسب ما قالته المسؤولة)، لأنها غير كفء لتأطير ابنائهم بمبرر أن المسألة إقصاء وتمييز بدل الدمج الذي يتحدث عنه، لكن بعدما اقتنعت أن المسألة مرتبطة بمشروع وطني يهدف إلى توفير التمدرس لكل طفل، كحق من حقوقه الذي أقرت بها المراسيم الدولية (اليونسيف لرعاية الطفولة مثلا) والوطنية (الدستور، أطر مرجعية لوزارة التربية الوطنية ...) اضطرت الجمعيات إلى تقديم مشاريعها وفقا للإعلان الذي نشرته المديرية والذي يتضمن شروط قبول الشراكة، والتي يشكل شرط الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة بندا أساسيا. فعقدت المؤسسة 7 شراكات مع جمعيات مختلفة:

- ✓ جمعية الأمل لتأهيل المعاق؛
- ✓ جمعية 2005 للأطفال التوحديين؛
- ✓ جمعية "تيسورفين"؛
- ✓ جمعية الصداقة للطفل في وضعية إعاقة؛
- ✓ جمعية ويسلان لإدماج المعاق؛
- ✓ جمعية الفتح للأطفال الصم؛
- ✓ الجمعية المغربية لأطفال الثلاثي الصبغي.

فتم توزيع المؤسسات الدامجة على هذه الجمعيات حسب المدارس التي تتوفر على قاعة الموارد للتأهيل والدعم، إذ أنه خلال الموسم الدراسي السابق 2020-2021 جهزت 13 قاعة، وخلال هذا الموسم (2021-2022) "فنحن في طور تأهيل 13 قاعة أخرى" (الأستاذة رئيسة المشروع)، وفي كل موسم دراسي سيتم إضافة 13 مؤسسة أي بمعدل 13 قاعة في كل سنة لتوسيع المشروع في جميع المدارس العمومية، أو حسب الأحواض في حالة تعذر توفير القاعة في بعض المؤسسات.

وبالنسبة للأجرأة واستفادة الأطفال قامت المديرية بحملات داخل المؤسسات عبر مدراء المدارس، مع مطالبة الأسر بتوفير ملف طبي لأبنائها، ولمساعدة الأسر المعوزة قامت المديرية بحملات طبية إذ بلغ عدد الحملات 3 حملات في الموسم الماضي، وحملة واحدة خلال هذا الموسم. أما الموسم الدراسي 2019 – 2020 شهدت العملية تعثرا لسببين: جائحة "كورونا" وعرقلة الجمعيات التي حالت دون تحقيق تسجيلات كبيرة من هذه الفئة في المؤسسات العمومية، لكن بعد الحملات التوعوية والطبية تمت عدة تسجيلات، حيث تم توزيع الجمعيات على المدارس الدامجة التي تشرف على قاعة كل منها أستاذة تعينها المديرية بجدول زمني: ثلاث حصص في الأسبوع، في حين تتكلف الجمعية بتوفير المربيات(ذوات تكوينات في كيفية التعامل مع

هذه الفئة، حسب ما أدلت به إحدى المربيات بمدرسة عبد الله الشفشاوني) والطاقم الطبي والشبه طبي لمعالجة ومتابعة تقدم مستوى الأطفال.

خلال الموسمين السابقين تقول الرئيسة أنه استطاعت المديرية توفير مرافق لتلاميذ المستويات الإشهادية حسب الطلب المشروط بملف طبي يعرض على لجنة مختصة قصد الرفض أو القبول طبعا بعد الفحص المضاد، لمعاينة مدى حاجة المتعلم للتكييف، تخصص لجنة محلية في المؤسسة تتكلف بالمسألة ولجنة إقليمية بالمديرية تتدخل في حالة تعذر الأمر للجنة المحلية. فيما يخص التكوينات قامت المديرية بتكوينات لفئة من الأساتذة في التربية الدامجة.

وقد قامت المديرية بتحديد الحصيلة المرحلية لتنفيذ المشروع برسم السنة المالية 2021 وبرنامج العمل برسم 2022 (وثيقة من أرشيف الكتابة الخاصة للمديرة الإقليمية):

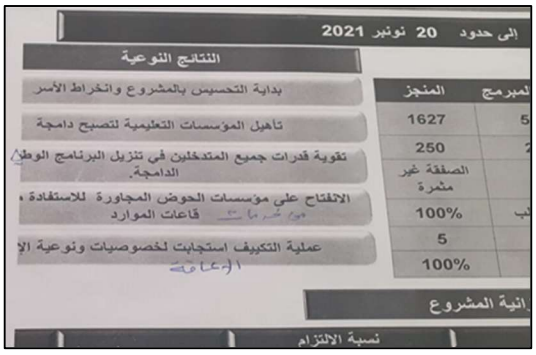
إلى حدود 20 نونبر 2021

النتائج النوعية

	المنجز	المبرمج
بداية التحسيس بالمشروع وانخراط الأسر	1627	5
تأهيل المؤسسات التعليمية لتصبح دامجة	250	
تقوية قدرات جميع المتدخلين في تنزيل البرنامج الوطني الدامجة.	الصفقة غير مثمرة	
الانفتاح على مؤسسات الحوض المجاورة للاستفادة من قاعات الموارد	100%	
عملية التكييف استجابت لخصوصيات ونوعية الإعاقة	5	
	100%	

نسبة الالتزام — انية المشروع

حصيلة 2021 إلى حدود 20 نونبر 2021

النتائج الكمية

أهم المؤشرات	الهدف المبرمج	المنجز
ذ في وضعية إعاقة المتابعين دراستهم في المؤسسات الدامجة	560	1627
لمين من التكوين	250	250
الموارد للتأهيل والدعم المؤهلة والمجهزة	13	الصفقة غير مثمرة
تحانات الإشهادية	حسب الطلب	100%
لموقعة إقليميا وجهويا مع الجمعيات في التربية الدامجة	9	5
تواصل : الحملات	20	100%

تنفيذ ميزانية المشروع

الاعتمادات المفتوحة		الاعتمادات الملتزم بها		نسبة
CP	CE	CP	CE	CP

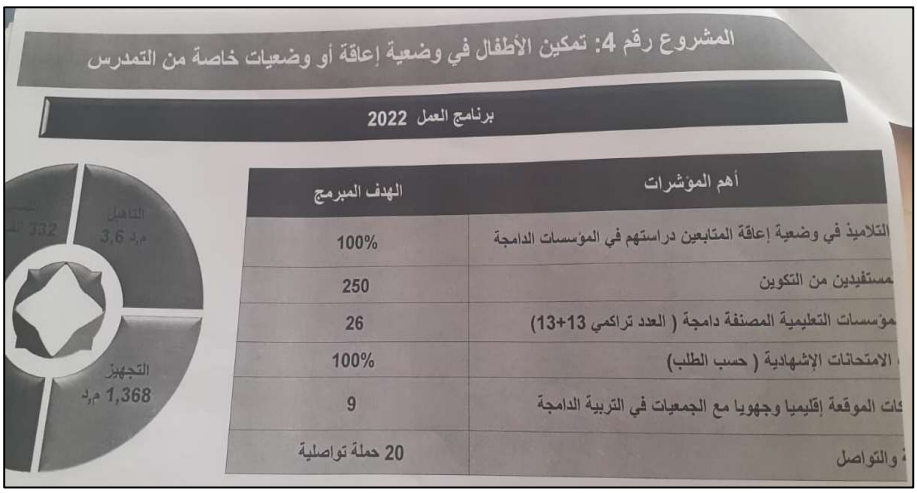
المشروع رقم 4: تمكين الأطفال في وضعية إعاقة أو وضعيات خاصة من التمدرس

برنامج العمل 2022

أهم المؤشرات	الهدف المبرمج
التلاميذ في وضعية إعاقة المتابعين دراستهم في المؤسسات الدامجة	100%
مستفيدين من التكوين	250
مؤسسات التعليمية المصنفة دامجة (العدد تراكمي 13+13)	26
الامتحانات الإشهادية (حسب الطلب)	100%
ات الموقعة إقليميا وجهويا مع الجمعيات في التربية الدامجة	9
والتواصل	20 حملة تواصلية

التأهيل 3,6 م.د

التجهيز 1,368 م.د

لائحة الجمعيات والمؤسسات الدامجة والمزمع دمجها خلال هذا الموسم (2023/2022)

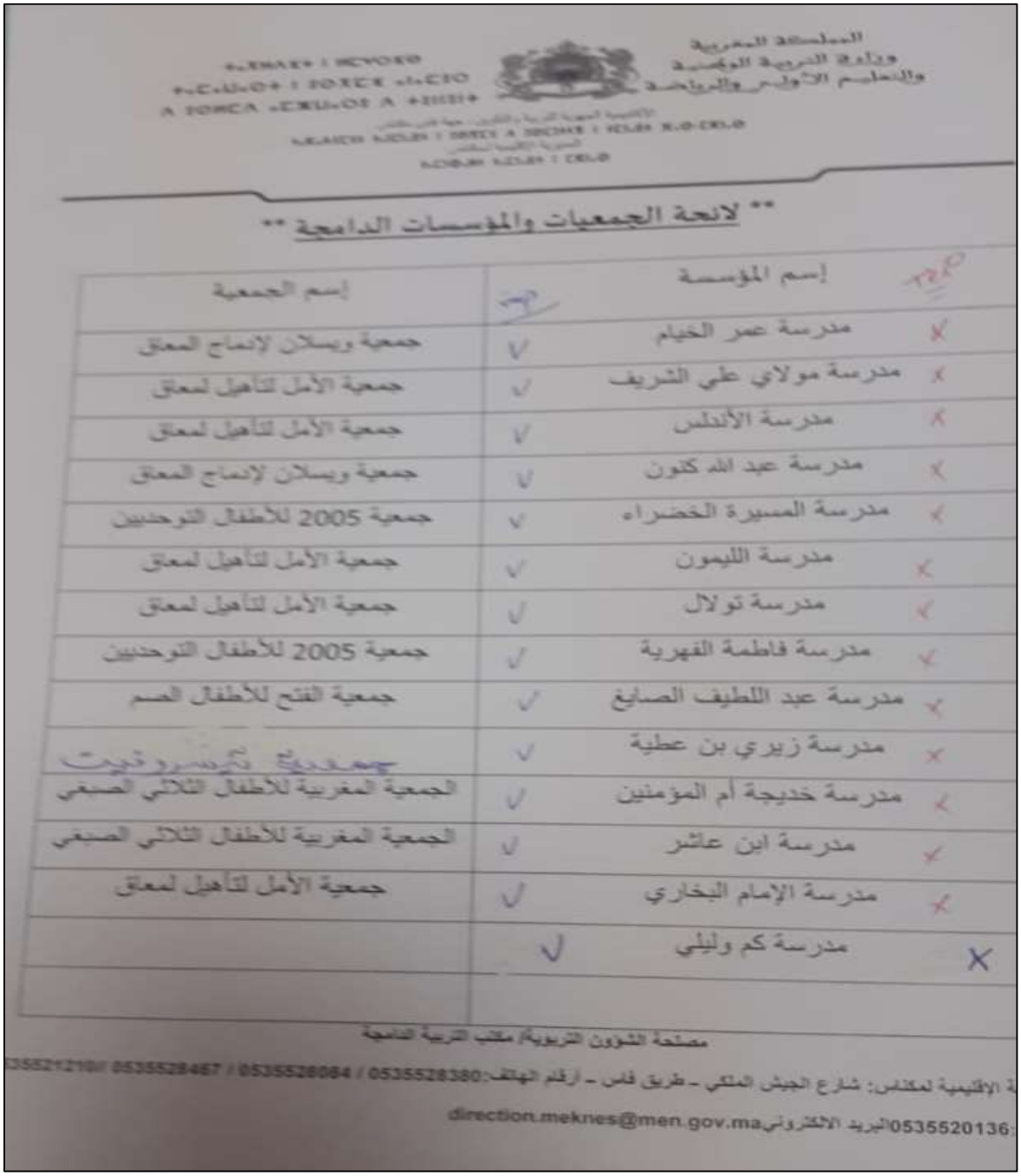

المملكة المغربية
وزارة التربية الوطنية
والتعليم الأولي والرياضة

** لائحة الجمعيات والمؤسسات الدامجة **

	إسم المؤسسة		إسم الجمعية
X	مدرسة عمر الخيام	√	جمعية ويسلان لإدماج المعاق
X	مدرسة مولاي علي الشريف	√	جمعية الأمل لتأهيل المعاق
X	مدرسة الأندلس	√	جمعية الأمل لتأهيل المعاق
X	مدرسة عبد الله كنون	√	جمعية ويسلان لإدماج المعاق
X	مدرسة المسيرة الخضراء	√	جمعية 2005 للأطفال التوحديين
X	مدرسة الليمون	√	جمعية الأمل لتأهيل المعاق
X	مدرسة تولال	√	جمعية الأمل لتأهيل المعاق
X	مدرسة فاطمة الفهرية	√	جمعية 2005 للأطفال التوحديين
X	مدرسة عبد اللطيف الصنايغ	√	جمعية الفتح للأطفال الصم
X	مدرسة زيري بن عطية	√	جمعية [illegible]
X	مدرسة خديجة أم المؤمنين	√	الجمعية المغربية للأطفال التلاثي الصبغي
X	مدرسة ابن عاشر	√	الجمعية المغربية للأطفال التلاثي الصبغي
X	مدرسة الإمام البخاري	√	جمعية الأمل لتأهيل المعاق
X	مدرسة كم وليلي	√	

مصلحة الشؤون التربوية/ مكتب التربية الدامجة

الإقليمية لمكناس: شارع الجيش الملكي – طريق فاس – أرقام الهاتف: 0535528380 / 0535528084 / 0535528467 / 0535521210

البريد الالكتروني direction.meknes@men.gov.ma 0535520136

حصيلة المشروع الى غاية نونبر 2021

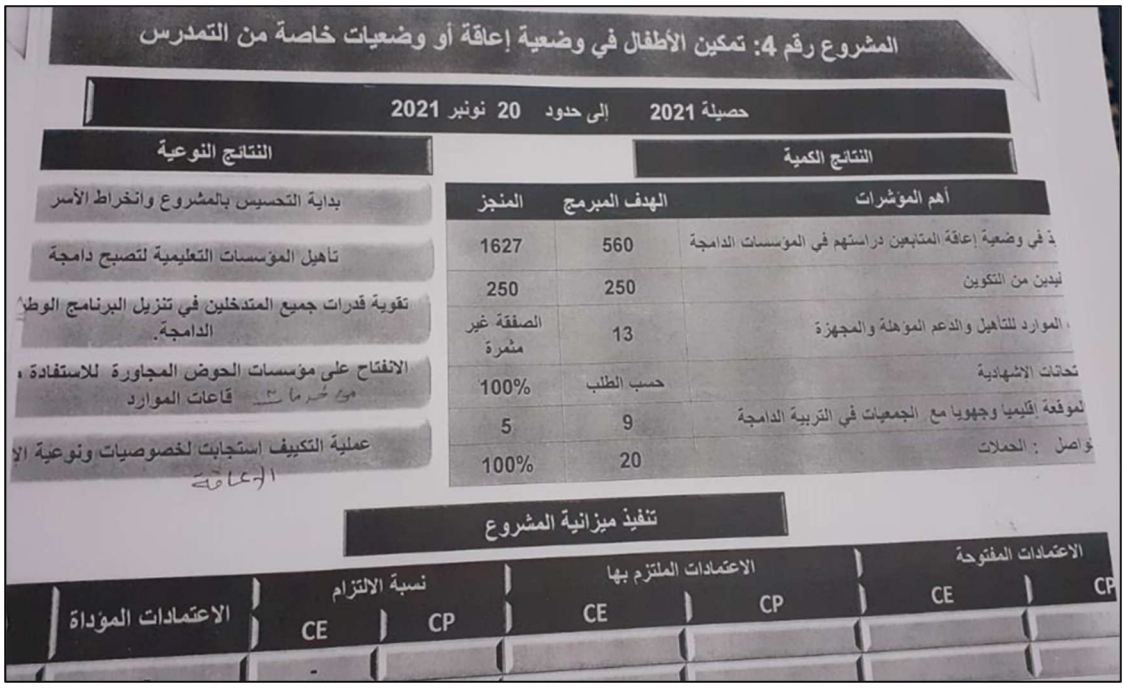

المشروع رقم 4: تمكين الأطفال في وضعية إعاقة أو وضعيات خاصة من التمدرس

حصيلة 2021 إلى حدود 20 نونبر 2021

النتائج الكمية

أهم المؤشرات	الهدف المبرمج	المنجز
ذ في وضعية إعاقة المتابعين دراستهم في المؤسسات الدامجة	560	1627
نيدين من التكوين	250	250
الموارد للتأهيل والدعم المؤهلة والمجهزة	13	الصفقة غير مثمرة
تحانات الاشهادية	حسب الطلب	100%
لموقعة إقليميا وجهويا مع الجمعيات في التربية الدامجة	9	5
واصل : الحملات	20	100%

النتائج النوعية

- بداية التحسيس بالمشروع وانخراط الأسر
- تأهيل المؤسسات التعليمية لتصبح دامجة
- تقوية قدرات جميع المتدخلين في تنزيل البرنامج الوط الدامجة.
- الانفتاح على مؤسسات الحوض المجاورة للاستفادة قاعات الموارد
- عملية التكييف استجابت لخصوصيات ونوعية الإعاقة

تنفيذ ميزانية المشروع

الاعتمادات المفتوحة		الاعتمادات الملتزم بها		نسبة الالتزام		الاعتمادات المؤداة
CE	CP	CE	CP	CE	CP	
				-		

خاتمة:

اعتبارا لكون التربية الدامجة مشروعا مجتمعيا شاملا، لا بد من وضع تصور متكامل يتجاوز ما هو تقني وديداكتيكي إلى انخراط واع وفاعل من المجتمع عبر مشاريع مهيكلة هرميا، متكاملة ومنسجمة صعودا ونزولا، انطلاقا من المشروع المركزي الوطني، مرورا عبر المشاريع الجهوية والإقليمية و مشروع المؤسسة، وصولا إلى المشاريع التربوية الفردية، دون إغفال طبعا دور الأسر وجمعيات المجتمع المدني.

ومما لا شك فيه فإن تفعيل الشراكة الرباعية بين وزارة التضامن والأسر، وزارة الصحة، وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة ثم مؤسسة محمد الخامس للتضامن، ضرورة ملحة للتنزيل الفعال للمشروع وركيزة أساسية لتحقيق مدرسة منصفة ومندمجة بامتياز.

الهوامش

[1]-المادة25 من القانون الإطار 17-51 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، ص 15 .

[2]- أحمد ايت ابراهيم، سعيد الحنصالي، التربية الدامجة للأشخاص في وضعية إعاقة في المغرب، مسار الاصلاح الكبير، مجلة رباط الكتب، 25 ابريل، 2021، ص 28.

[3]- المرجع نفسه، ص 29.

[4]- الإطار المرجعي للتربية الدامجة لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة"، مديرية المناهج، 2019، ص 30.

[5]- المرجع نفسه، ص 30.

[6]- البرنامج الوطني لتقييم المكتسبات لتلامذة السنة السادسة ابتدائي والسنة الثالثة ثانوي اعدادي، 2019، ص 104.

[7]- الإطار المرجعي للتربية الدامجة لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة"، مديرية المناهج، 2019، ص 29 و 30.

[8]- أحمد ايت إبراهيم، مرجع سابق، ص 40.

[9]- دليل قاعة الموارد للتأهيل والدعم، مديرية المناهج، دجنبر، 2020، ص10.

[10]- Morin Edgar, « les sept savoirs nécessaires à l'éducation du futur », UNESCO, 1999, p 49.

[11]- الإدماج المدرسي: هو الانتقال من نظام العزل للأطفال ذوو الإعاقات إلى نظام الإدماج في المؤسسات العمومية في قاعة خاصة ووضع برنامج دراسي خاص بهم حتى يتسنى لهم العيش في الحياة المدرسية والحياة العامة.